العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

المطلوب نسخة فلسطينية من «صفقة القرن»

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

بعد أكثر من عامين من التكتم والتأجيل، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء عن خطته للسلام في الشرق الأوسط، والتي أطلق عليها اسم "صفقة القرن"، كاشفا عن بنودها، معتبرا أنها حل واقعي بدولتين، وأنه قدمها لأنه مؤمن بأن الفلسطينيين يستحقون حياة أفضل.

وكما هو متوقع أثارت الصفقة ردود فعل متضاربة، فمن جهة هناك من رأى فيها اقتراحا جادا يعكس الوقت والجهد المكثف للتوصل إليه. وآخرون رأوا فيها "صفعة" تستحق أن توصف بأنها "كارثة القرن".

وحسب وزير خارجية بريطانيا دومنيك راب، فإن الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين هم وحدهم الذين يمكنهم تحديد ما إذا كانت المقترحات تفي باحتياجات شعبيهما.

وبينما اعتبر راب أن الصفقة يمكن أن تشكّل خطوة أولى على طريق عودة المفاوضات، اعتبرها زعيم حزب العمال البريطاني، جيريمي كوربين "تهديدا للسلام".

موقف كوربين وجد له صدى في أنقرة، ليعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، على لسان نائب رئيس الحزب حياتي يازجي، أن الصفقة "تهدف للفوضى وليس السلام"، معتبرا القدس عاصمة أبدية لفلسطين.

أما "تيار المستقبل" اللبناني، الذي أعرب عن تضامنه مع الفلسطينيين، فرفض الصفقة ورأى فيها "صفعة لكل مساعي الوصول إلى سلام عادل".

ووصف السيناتور الجمهوري في مجلس الشيوخ، كريس فان هولن، "صفقة القرن" المزعومة بأنها "كارثة القرن".

أمام الفلسطينيين فرصة لإثبات خطأ جاريد كوشنر. المطلوب هو نسخة فلسطينية من «صفقة القرن»، كل ما عليهم فعله هو أن يقولوا شكرا، نحتاج إلى وقت لدرس النقاط والرد عليها

الأطراف الفلسطينية استبقت الإعلان عن الصفقة برفض مسبق له، وكانت السلطة الفلسطينية قد رفضت قبل أشهر أيّ وساطة لواشنطن في مفاوضات سلام، معتبرة أن الاعتراف بمشروعية المستوطنات وبالقدس عاصمة لدولة الاحتلال أمور تقتل عملية السلام وتعتبر انحيازا كاملا للطرف الإسرائيلي.

وفي حين رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالخطة ووصفها بأنها تاريخية، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنها "لن تمر وستذهب إلى مزبلة التاريخ، كما ذهبت مشاريع التآمر في هذه المنطقة".

الموقف الأكثر تشددا كما هو متوقع صدر عن حركة حماس، التي أكدت رفض صفقة القرن، وعدم قبولها بديلاً عن القدس عاصمة لدولة فلسطين، ورفضها المساس بحق العودة وعودة اللاجئين ووعدت بالعمل على "إسقاطها".

ورأت حماس أن "ترامب سيحترق تاريخيا وأخلاقيا وإنسانيا لأن ظلمه تعدى كل الخطوط الحمر".

وقال الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي، داوود شهاب، إن الحركة ستقاتل "بذور الشر التي يريدون من خلالها إغراق المنطقة في الزمن الصهيوني، سنقاتلهم في كل شارع وسنطردهم من أرضنا ومن هوائنا وبحرنا".

الموقف المعتدل صدر عن المملكة العربية السعودية، التي قالت إنها "تقدّر الجهود الأميركية لتطوير خطة شاملة للسلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتشجّع على "بدء مفاوضات مباشرة" بين الطرفين برعاية واشنطن.

موقف مشابه صدر عن دولة الإمارات التي اعتبرت أن "الخطة تطرح نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى طاولة المفاوضات في إطار دولي بقيادة أميركية".

وبينما رأت إيران أن الخطّة مصيرها "الفشل"، واعتبرها حزب الله محاولةً للقضاء على حقوق الفلسطينيّين، أكد الاتحاد الأوروبي التزامه "الثابت" بالتفاوض على أساس حل الدولتين.

أما الأردن فشدّد على "ضرورة إطلاق مفاوضات جادة ومباشرة تعالج جميع قضايا الوضع النهائي"، ودعت مصر الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى "درس متأن" لخطة السلام الأميركية.

الجدل والاختلاف، وحتى التغابي أحيانا، جزء من عملية التفاوض الدبلوماسي، الذي كثيرا ما يتسم بالعدائية؛ من مصلحة المفاوض دائما الحصول على أفضل الشروط، ومن مصلحة الطرف الآخر المناورة للحصول على تنازلات تقوي موقفه.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب ليس هو الطرف المفاوض الوحيد في هذه المبادرة، فالصفقة وضعت بإشراف مباشر من صهره، جاريد كوشنر، الذي أشرف على كل تفاصيلها. وجاريد هذا هو من اتهم الفلسطينيين في حديث مع شبكة "سي إن إن" أنهم "أتقنوا في الماضي فن إفساد كل الفرص التي قدمت لهم".

باستثناء ترامب وكوشنر، واضعي الخطة، وإسرائيل المستفيدة منها، لا أحد يقول إن "صفقة القرن" هي صفقة دبلوماسية ممتازة، أو حتى جيدة بالنسبة إلى الطرف الفلسطيني.

حتما هي في حاجة إلى الكثير من التعديلات تجرى عليها، وخوض نقاشات ومفاوضات مطولة، قبل أن تصل إلى مرحلة تكون فيها مقبولة من الطرفين، أو حتى أن يُرمى بها في سلة المهملات.

طريق المفاوضات هو الحل الوحيد للمشكلة، خذ ولا تتوقف عن المطالبة، بين البائع والشاري يفتح الله؛ صفقة مقابل صفقة، ومبادرة مقابل مبادرة.

دعونا نتذكر عام 1964، العام الذي انتقد فيه الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة الطريقة التي اعتمدها قادة عرب في معالجة القضية الفلسطينية منذ عام 1948، وحمّلهم مسؤولية ما حدث، واعتبر أن معالجتهم للأمر تمت "بشكل أحمق وأخرق فهم لم يهتموا بقراءة المستقبل، ولم يكن لديهم لا تخطيط ولا منهج، لقد وظفوا القضية الفلسطينية والفلسطينيين بطريقة أنانية، ويمكن أن أقول بطريقة إجرامية".

كان بورقيبة يعتقد أن حماسة العرب اللفظية تجاه قضية اللاجئين لم تؤدّ إلى أيّ نتيجة إيجابية، لذلك دعا إلى ضرورة الرجوع إلى الشرعية الدولية، وإلى توصية الأمم المتحدة، يومها اتهم الزعيم التونسي بالخيانة، لأنه قدم نصيحة، اليوم يعبّر الجميع عن ندمه لأنه لم يصغ إليها.

أمام الفلسطينيين فرصة لإثبات خطأ كوشنر. المطلوب هو نسخة فلسطينية من "صفقة القرن"، كل ما عليهم فعله هو أن يقولوا شكرا، نحتاج إلى وقت لدراسة النقاط والرد عليها.

بلغة أخرى الفلسطينيون مدعوون إلى مواجهة المبادرة الأميركية، بمبادرة جديدة، يجري إعدادها برعاية عربية وبمشاركة أصدقاء أوروبيين.

الفلسطينيون في مواجهة ما يسمى «صفقة القرن»

ماجد كيالي
كاتب سياسي
فلسطيني

لم تكن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة أميركية فقط، وإنما هي خطة إسرائيلية، تمثل وجهة نظر اليمين القومي والديني في إسرائيل، وهو ما ظهر واضحا في المظهر الاحتفالي في البيت الأبيض في 28 يناير الجاري. أيضا أتت الخطة على شكل إملاء، فالفلسطينيون ليسوا طرفا فيها، بل أبدوا معارضة لكل النقاط التي أعلنتها الإدارة الأميركية، كاعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وإزاحة حق العودة ووقف الدعم عن منظمة أونروا، وشرعنة الاستيطان ونزع الاعتراف بمنظمة التحرير، وكلها أمور جرت في الأعوام الثلاثة السابقة أي منذ ولاية ترامب.

إضافة إلى ما تقدم، فقد كانت الخطة بمثابة صفعة لخيار التسوية الذي انتهجه الفلسطينيون، لاسيما بتوقيع اتفاق أوسلو، رغم كل الإجحاف والنواقص المتمثلة فيه، لصالح إسرائيل، كما كانت صفعة للمجتمع الدولي وللشرعية الدولية، أي لتلك القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في شأن قضية فلسطين، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن الدولي، وضمنها عدم جواز الاحتلال ولاشرعية الاستيطان، والاعتراف بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، المتمثلة بحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة (في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967).

أيضا فإن تلك الخطة هي بمثابة رسالة للفلسطينيين وللعرب، مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد معنية باتفاق أوسلو ولا بعملية التسوية، وأنه لا يمكن التعويل عليها كراع نزيه أو كوسيط محايد، وأنها تتبنى الرواية الإسرائيلية ومصلحة إسرائيل فقط.

وفي الواقع فإن كل ما ذكرناه كان واضحا سابقا، سواء في نصوص اتفاق أوسلو عام 1993 التي لم تذكر إسرائيل كدولة احتلال، ولم تعرّف الضفة والقطاع كأراض محتلة، والتي أزاحت أيّ نص يتعلق بالقضايا التي تمثل جوهر الصراع مع إسرائيل، ثم في تقسيم أراضي الضفة إلى "مناطق أ وب وج"، وهو نوع من تقاسم سيادي على تلك المناطق بين إسرائيل والسلطة، يقوّض وحدة أراضي الضفة.

لا يفترض بالقيادة الفلسطينية مجرد الرفض، فذلك على أهميته لا يغطي مسؤوليتها في تبديد أو إضعاف أوراق القوة التي يمتلكها شعب فلسطين

وقد توضح ذلك ثانية لدى إصرار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون على عقد مفاوضات "كامب ديفيد 2" عام 2000 بين إسرائيل والفلسطينيين لمناقشة القضايا الأساسية، وذلك قبل تنفيذ إسرائيل للاستحقاقات المطلوبة منها في الحل الانتقالي، ما كانت نتيجته الفشل وتملص إسرائيل من الحل الانتقالي ومن قضايا الحل النهائي في آن واحد، وبالتالي دفن إسرائيل اتفاق أوسلو، ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية.

حصل ذلك مرة ثالثة لدى طرح الرئيس جورج بوش الابن خطة "خارطة الطريق"، بمراحلها الثلاث (2002 – 2003)، حيث أوفت السلطة بما عليها لطمأنة إسرائيل وضمان أمنها، إلا أن إسرائيل لم تبال بكل ذلك. الآن، هذا يحصل للمرة الرابعة بطريقة تخرج الفلسطينيين من اللعبة بشكل واضح.

طبعا ما كان يمكن للإدارة الأميركية ومعها إسرائيل، أن تقوم بهذه البلطجة أو القرصنة الدولية، بحيث يقوم من لا يملك بمنح من لا يستحق، على طريقة وعد بلفور، وبحيث تطيح بقيم العدالة والمساواة والسلام وحق تقرير المصير التي أرستها الإنسانية في تاريخها الطويل، لولا الظروف الدولية والإقليمية والعربية والفلسطينية الصعبة والمعقدة.

في هذا المجال، يمكن القول بأن هذه الخطة يمكن أن تُفرض بقوة الأمر الواقع، إذ ليست هي المرة الأولى التي يواجه فيها الشعب الفلسطيني هذا النوع من فرض الظلم على حساب العدل أو فرض إرادة القوة على حساب قوة الحق، حسب العقليات الاستعمارية العنصرية والاستيطانية (إذ الولايات المتحدة ترى إسرائيل على مثالها)، ما يعني أن الفلسطينيين سيرفضون هذه الخطة وسيواصلون تمسكهم بحقوقهم وبأرضهم وبهويتهم، وبكفاحهم من أجل طموحاتهم المشروعة.

في الغضون، ثمة مسؤولية تقع على عاتق القيادة الفلسطينية، فهي التي غذّت الأوهام حول دور أميركي محايد، ووقّعت اتفاق أوسلو على النحو الذي أتى به، وهي التي أدارت السلطة بطريقة جعلتها تفتقد كثير من أوراق القوة، لاسيما بالتماهي مع الرواية الإسرائيلية، لجهة اعتبار الصراع كأنه بدأ عام 1967 مع الاحتلال، وليس عام 1948 مع النكبة، وبإزاحتها قضية اللاجئين لصالح خيار الدولة الفلسطينية، كأنه يمكن وضع حقّ لجزء من الشعب في مقابل حق لجزء آخر من الشعب، كما أنها لم تشتغل على تطوير الكيانات الفلسطينية، بل إنها همّشت منظمة التحرير التي لم تعد فاعلة، وهو ما أدى إلى افتقاد الفلسطينيين لمرجعية وطنية وإلى افتقاد القيادة إلى شرعية شعبية.

وبشكل أكثر تحديدا فلا يفترض بالقيادة الفلسطينية مجرّد الرفض، فذلك على أهميته لا يغطي مسؤوليتها في تبديد أو إضعاف أوراق القوة التي يمتلكها شعب فلسطين، وعدم إعدادها له ولكياناته الوطنية الجمعية لمواجهة تلك اللحظة الخطيرة، وضمن ذلك عدم تبنّيها لخيارات بديلة أو موازية، بعد انسداد خيار التسوية منذ زمن، والوصول إلى هذه الحالة من الضعف والتفكك والإحباط وخيبة الأمل، وأدت إلى تبديد أو تآكل الإنجازات الوطنية التي كانت قد تحققت في سبعينات القرن الماضي.

في هذا الإطار، يمكن الحديث عن وجهات نظر فلسطينية مستقلة، مثّلها البيان الذي أصدره ملتقى فلسطين، الذي يضم مجموعة من مثقفين وأكاديميين ونشطاء وكتاب من فلسطين التاريخية وبلدان اللجوء والشتات، والذين طالبوا فيه باعتماد رؤية تتأسس على:

أولا استعادة الخطاب الفلسطيني المؤسّس، القائم على جوهر الصراع المتمثل في النكبة عام 1948، وتوصيف إسرائيل كدولة استعمارية وعنصرية، وصياغة رؤية سياسية تعيد الاعتبار للتطابق بين قضية فلسطين وأرض فلسطين وشعب فلسطين، لأن ذلك وحده ما يطابق بين الحقيقة والعدالة وحقوق المواطنة وحقوق الإنسان، والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي تكفل المساندة العالمية لحقوقنا. والتأكيد على أن أيّ حل لجزء من حقوق شعبنا لا يأتي على حساب حقوق جزء آخر، وأن أيّ حل يجب أن يتمثل مصالح شعبنا في كافة أماكن وجوده في فلسطين التاريخية وفي بلدان اللجوء والشتات، وأن الصراع على فلسطين يشمل الصراع على الحقوق الفردية والوطنية، وعليه فإن أيّ حل يفترض أن يتأسس على الحقوق المتساوية بين جميع الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود، بما ينسجم مع الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

ثانيا إعادة بناء الكيان السياسي الجمعي القائم (منظمة التحرير) باعتباره كيانا لكل الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، بحيث لا يستثني أيّ تجمع في الداخل وفي الخارج، على قواعد نضالية مؤسسية وتمثيلية وديمقراطية، والفصل بين السلطة والمنظمة إداريا ووظيفيا، مع إيجاد النظم التي تكفل إنهاء الفساد والمحسوبية في بنى المنظمة وأجهزتها، مع تأكيد دور السلطة في إدارة أحوال المجتمع الفلسطيني في الداخل بعد إصلاحها على الأسس المذكورة.

ثالثا ابتداع أشكال كفاحية تعتمد على الشعب وتجاربه النضالية، بحيث توازن بين الكلفة والمردود، وبين التضحيات والإنجازات، والتي يمكن استثمارها سياسيا، والتي تستنزف العدوّ وتنمّي تناقضاته أكثر مما تستنزف شعبنا الفلسطيني، وتجعل الاحتلال باهظ التكاليف يضطر معها أن يعيد حساباته في جدوى الاستمرار في سياسة الاستيطان، لاسيما أننا في صراع طويل لا يمكن حسمه إلا بتوفر الظروف العربية والدولية المناسبة.

قصارى القول، ربما يتم طيّ صفحة من عمر الخيارات وطرق العمل الفلسطينية التي تم انتهاجها في المرحلة الماضية، على ضوء الخطة الأميركية – الإسرائيلية، لكن ذلك لا يعني أن قضية فلسطين ستنتهي، لأن قضايا الحرية والعدالة لا تموت، فهي تبقى ما بقي الشعب على إيمانه بقضيته وحقوقه، وما بقي على صموده وتضحياته وبطولاته.